تحقيق مسألتين من مسائل الاسم الموصول

د. صالح بن سليمان الوهيبي

١ ـ الموصولات والصِّلات :

يقسم النحاة الموصولات قسمين : موصولات حرفية (وهي : أَن وكَيْ وأنَّ، ومَا ، ولَوْ)(١) *وموصولات اسمية وهي الأسماء الموصولة التي سيرد الحديث عنها فيما بعد . وما من شَبَه بين القسمين إلا أنهما يصلان بين الجمل ويفتقران إلى ما بعدهما . ويفترقان بعدُ من وجوه كثيرة ولذا نجد أن بعض النحاة لم يورد ذكراً للموصولات الحرفية في باب «الموصول» كابن مالك في ألْفيّته .*

وسيقتصر الحديث في هذا البحث على الموصولات الاسمية التي تسمى «الأسماء الموصولة».

تنقسم الموصولات الاسمية طائفتين:(٢)

(١) الأسماء الموصولة الخاصّة، وهي التي تلتزم بالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى و الجمع) وهي بإيجاز ما يلي:

أ- الذي: للمفرد المذكر.
ب- التي: للمفرد المؤنث.
جـ- اللذان: للمثنى المذكر.
د- اللتان: للمثنى المؤنث.
هـ- الذين: للجمع المذكر العاقل.
و- اللاتي: للجمع المؤنث العاقل.

ويتفرع عن كل واحد من هذه الأسماء أسماء أخرى أقل شهرة وأقل تردُّداً، وسوف نضرب عن ذكرها صفحًا.

(٢) الأسماء الموصولة المشتركة: وهي الموصولات التي لا تتغير صيغتها بتغير الجنس والعدد، فهي تصلح للمفرد والمثنى والجمع المذكر منه أو المؤنث.

كما أنها ليست موصولة دائما، بل تجيء لأغراض أخرى. وهذه الأسماء الموصولة هي: مَنْ (للعاقل)، مَا (لغير العاقل)، ذَا، ذُو (الطائية)، أيّ، الْ.

ومن الأنسب حذف «ال» من الموصولات، لأن فيها شذوذاً من عدة وجوه منها: أنها لا تدخل على الجُمَل (ما لم تكن اختصاراً من «الذي» وأشباهه)، وليست معدودة في الأسماء، فحرفيتها هي الأحرى والأرجح(٣).

ويجمع بين هذه الموصولات حاجتها إلى صلة، وهي التي تُسَمَّى بصلة الموصول، وقد سماها سيبويه «حَشْواً». ويشترط في هذه الصلة ما يأتي:(٤)

أولاً : أن تكون صلة الموصول جملةً ، فلا تصلح الكلمة المفردة صلة لموصول (إلا لــ «ال» الـذي لم يُتَّفقْ على كـونـه مـوصـولا ورجّحنـا إخراجـه مـن دائرة الموصولات) .

ثانيًا : أن تكون الجملة خبرية ، فلا تصلح الجمل الإنشائية أو الطلبية صلات ، على خلاف بين النحاة معروف تزخر به كتبهم .

ثـالثًـا : أن تشتمـل الجملة على ضمير ملفـوظ أو مقـدّر يعـود على الموصـول . ويسمى «العائد» .

ومن الأمثلة التي تتحقق فيها الشروط المذكورة سابقًـا قوله تعالى : « ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ » (فُصِّلت : ٣٤) وقوله تعالى أيضًا : « تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ » (الملك : ١)، وقوله تعالى أيضًـا : « إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ » (المطففين : ٢٩) . والشواهد القرآنية وغير القرآنية كثيرة لا يحصرها عدٌّ .

ولا شك أن الشروط السالفة الذكر محل خـلاف بين النحاة في تفاصيلها ، وما يعنيني في خلافهـم في هذا البحث قليل ، لا لقلة جدواه لكننـي أحب أن أوجه النظر إلى مسألتين متعلقتين بالصلة وأنـاقشها محاولاً أن أصل في ذلك إلى نتائج آمل أن تكون ذات جدوى .

أما القضية الأولى فهـي مسألة طـول الصلة التـي ترد في الحديث عـن حذف بعض صلة الموصول ، والقضيـة الثانية هي أحوال «أيّ» الموصولـة وعَمل النحاة في قياس بعض أحوالها غير المسموعة عن العرب .

٢ ـ طُول الصِّلة :

إذا جاءت جملـة الموصول اسمية جـاز حذف المبتـدأ (وهو ما يسمـى بصدْر الصِّلة) بشروط منها : (٥) .

أ ـ أن لا يكون خبره جملـة فعلية ؛ لأنه إن حُذف المبتـدأ تغيّر التركيب وصلح

الباقي لأن يكون صلة، مثال ذلك قوله تعالى: «ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ» (الماعون: ٦) فلو حُذفت «هُم» صارت جملة الصلة فعلية.

ويدخل معظم النحاة في هذا ما كان فيه صلة الموصول شبه جملة نحو قوله تعالى: « إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ » (الأعراف: ٢٠٦) وقوله: « يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ » (الجمعة: ١)، لأن الظرف والجار والمجرور عندهم إذا جاءا صلة وجب أن يتعلقا بفعل يُقدَّر حسب السياق بنحو «استقرَّ، ثَبَتَ... إلخ»(٦).

وسوف نزيد هذه النقطة بحثًا فيما بعد بحول الله.

ب ـ أن تطول جملة الصلة: فاشترط البصريون طول الصلة لتسويغ حذف المبتدأ ولم يشترطه الكوفيون. ولم أجدهم حدَّدوا المقصود بطول الصلة ولذا رأيت أن أتتبع تطور هذه المسألة بدءًا بما عند سيبويه، وأن أجمع الشواهد التي يستدل بها القائلون بجواز الحذف مع عدم طول الصلة. ثم ننظر في الصلة كما وردت في القرآن الكريم وفي إحدى المجموعات الشعرية.

فأقدم نص يتحدث عن طول الصلة هو ما ورد عند سيبويه الذي يقول «واعلمْ أنه يَقْبُحُ أن تقولَ: «هذا مَنْ مُنْطَلِقٌ» إذا جعلتَ المُنْطَلِقَ حَشْواً أو وَصْفاً. فإن أطلتَ الكلام فقلتَ: «مَن خيرٌ منك» حَسُنَ في الوصف والحشو. زعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنه سمع من العرب رجلاً يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ سُوءاً» و«ما أنا بالذي قائلٌ لَكَ قَبِيحًا»(٧).

وأعاد قولاً شبيهاً بهذا في موطن آخر فقال: «وزعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنه سمع عَرَبِيًّا يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»... قلتُ: أفيُقال: ما أنا بالذي مُنطَلِقٌ؟ فقال: لا. فقلتُ: فما بَال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طالَ الكلام فهو أمثل قليلا، وكأنَّ طوله عوضٌ من ترك «هُوَ». وقلَّ من يتكلم بذلك»(٨).

ومن هنا نبعت مسألة اشتراط طول الصلة التي تمسَّك بها البصريون وشذّذوا ما ورد مخالفًا لذلك مع أن عبارة سيبويه تفيد أنه «قلَّ مَنْ يتكلّمُ بذلك». ولا أحسبها تقتضي المنعَ التام.

وعبّر ابن مالك في ألفيّته عن هذا الشرط فقال:

وبَعْضُهُمْ أعرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الحذف أيًّا غيرُ أيٍّ يَقْتَفِي

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فالحَذْفُ نَزْرٌ، وأَبَوْا أن يُخْتَزَلْ

إن صَلَحَ البَاقِي لِوصلٍ مُكْمِلِ . . . .

فحذف المبتدأ من صلة الأسماء الموصولة ـ سوى أيّ ـ «نزرٌ» أي قليل ما لم تطل الصلة. فإن طالت الصلة جاز الحذف وهو ما يعنيه ابن مالك في قوله «وَفِي ذَا الحذْفِ أَيًا غَيْرُ أيٍّ يقْتَفِي إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ».

وقد سَلَّمَ النحاةُ البصريون ومن سار على نهجهم بهذا الشرط فاشترطوا طول الصلة لجواز حذف المبتدأ. لكنهم لم يحدّدوا المقصود بالطول. فلننظُر في الشواهد التي يستدلّ بها الكوفيون ومن سَايَرَهُمْ:

أولاً: الشواهد القرآنية: وردت الصلة في آيتين في قراءات معينة مقتصرةٍ على خبر مفرد فقط، والقراءتان هما:

١) قراءة الضَّحَّاك وإبراهيم بن عَبْلَة ورُؤْبة بن العجّاج وقُطْرُب للآية (٢٦) من سورة البقرة: «**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا**» (برفع: بعوضة). ومن الوجوه التي تحتملها الآية أن «مَا» اسم موصول، و «بعوضة» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو» وتقدير الكلام: «. . . أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلا»(٩).

٢) قراءة يحيى بن يَعْمر وابن أبي إسحاق وغيرهما للآية (١٥٤) من الأنعام:

«ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ» (برفع «أحسن» على أنه اسم تفضيل) وتقدير الكلام « . . الذي هو أَحْسَنُ » فحذف المبتدأ وبقي الخبر وحده(١٠).

ثانيًا: الشواهد الشعرية: هذه هي الشواهد الشعرية التي تتداولها كتب النحو:

١) فمنها قول الأنصاري، إما كعب بن مالك أو حسَّان بن ثابت أو عبد الله بن رواحة: (١١).

فكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَـنْ غَيْرُنَا ‏ ‏ ‏ حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

فمحل الاستشهاد «مَنْ غَيْرُنَا» (برفع غير). وقد أورده سيبويه مجروراً في رواية للخليل، لكن سيبويه عدَّ الرفع أجود على رغم ضعفه كما يقول.

٢) وقول الشاعر: (١٢).

لَاتَنْوِ إلّاَ الذي خَيْرٌ، فَمَا شَقِيَتْ ‏ ‏ ‏ إلا نُفُوسُ الْأُلَى للشَّرِّ نَاوُونَا

٣) وقول الآخر: (١٣).

مَنْ يُعْنَ بِالحمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ‏ ‏ ‏ وَلاَ يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ المَجْدِ والكَرَمِ

ثالثًا: الشواهد النثرية: من ذلك:

١) أشرنا إلى أن سيبويه ذكر أنه قل من يتكلم بكلام فيه موصول ذو صلة قصيرة. ولكنه في موضع آخر يرضى ذلك، فيقول: «وإن أردت الحَشْوَ قلت: مررتُ بمَنْ صَالِحٌ. فيصير «صَالِحٌ» خبرًا لشيء مضمر، كأنك قلت: مررتُ بمَنْ هُوَ صَالِحٌ. والحشْوُ لا يكون أبدًا لـ «مَنْ» و «مَا» إلا وهما معرفةٌ. وذلك من قبيلِ أنَّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا «الذي»(١٤).

٢) ومثل ما سبق قول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧): «وأما قولهم: كُن كَمَا

أنتَ» فيحتمِلُ عندي أن تكون «ما» كافة، كأنّه قال: كُن كـأنتَ، ويجوز أن تكون بمعنى «الذي» كأنه: «كُنْ كَالذي هُو أنْتَ».(١٥)

هذا ما تيسر لي جمعه من الشواهد والأمثلة. ولو دقَّقْنا النظر في كل واحد منها لما سَلِم لنا منها إلا النزر اليسير. فآية البقرة فيها توجيهات أخرى أرجح مما ذُكِر؛ وكون «ما» موصولا ضعيف لأنه مسبوق بنكرة. أما الآية الثانية فهي أسلم ما رُوي في هذا الباب. والبيت الأول المنسوب «للأنصاري» عند سيبويه وردت فيه الرواية بالجر على أن «غيرنا» فيه مجرورة وهي صفة «لمن»؛ ولهذا استشهد به الخليل. والبيتان الثاني والثالث مجهولا القائل ولا نعلم لأي عصر ينتميان. كما أن «ما» في البيت الثاني في قوله «لم ينطق بها سفه» يجوز أن تكون زائدة كما في قوله تعالى: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُمْ» (آل عمران: ١٥٩).

أما كلام سيبويه وأبي علي الفارسي وغيرهما من النحاة فإنما أوردناه للاستئناس به، لا للاستشهاد.

وقد تتبعت الأسماء الموصولة في القرآن الكريم ثم تتبعتها بعد ذلك في المفضليات(١٦) لمعرفة صورة صلة الموصول في أقصر أحوالها في ذينك المصدرين.

أما في القرآن الكريم فإن معظم الأسماء الموصولة متبوعة بجملة فعلية. أما التي ترد جملة الصلة فيها اسمية فلها الوجوه الآتية:(١٧)

أ ـ تجيء الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ملفوظين كقوله تعالى: «أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ» (البقرة: ٦١)، وقوله: «وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ» (الأنعام: ١٥٢)، وقوله تعالى: «إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ» (الإسراء: ٩). وهناك أمثلة كثيرة على ذلك في القرآن الكريم.

وقد يكون الخبر جملة فعلية كما في قوله تعالى: « وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ » (الشعراء : ٧٩)، وقوله: «وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ» (الأعراف : ١٥٦).

ب ــ وتجيء الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ معه شبه جملة متعلق بخبر محذوف كقوله تعالى: «ولْيُمْلِلْ الَّذي عَلَيْهِ الحقُّ »(البقرة ٢٨٢)، وقوله: «إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ» (الأنفال : ٤٩) وقوله: « قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ » (النمل : ٤٠).

جـ ــ كما تجيء جملة الصلة شبه جملة فقط. والنحاة ـ كما ذكرنا ـ يوجبون تقدير المحذوف فعلاً لا اسماً. ونحن نخالفهم في ذلك طَرْدًا للقاعدة فنجيز تقديره اسماً أو فعلاً. فمن أمثلة الجار والمجرور قوله تعالى: « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا » (آل عمران : ٩٦)، وقوله: « وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ» (البقرة: ٢٢٨) وقوله تعالى عن موسى: « فَٱسْتَغَـٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ » (القصص : ١٥). ومن أمثلة الظرف قوله تعالى: «وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ » (الأنعام: ٩٢) وقوله: فَأَنجَيْنَـٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا»(الأعراف : ٧٢).

فالواضح من هذه الأمثلة أن صلة الموصول لا تقِلُّ في طولها عن كلمتين كالمبتدأ والخبر: «**الذي هو أدنى**» و «**الذي هو خير**» و«**التي هي أحسن**»، أو شبه الجملة: «**للذي ببكة**» و «**الذين معه**». ومن أمثلة الجملة الفعلية: «يا أيها الذين آمنوا» و«يا أيها الذين هادوا» و«والذين كفروا».

أما في المفضليات فقد وصلتُ في دراستي لصلة الموصولات الاسمية فيها إلى **النتائج الآتية :**

أولاً: أن نسبة الأسماء الموصولة في هذه المجموعة الشعرية ليست كبيرة، فعدد الأبيات يبلغ ٢٧٢٧ بيتاً، ولا يتعدى عدد الأمثلة التي فيها أسماء

موصولة ٤٦ مثالاً. فنسبة الأمثلة إلى عدد الأبيات هي أقل من ٢٪.

ثانيًا: أن معظم جمل الصلة فعلية فثلاثة أرباع الأمثلة فيها الصلات جمل فعلية، أي ٧٥٪ من مجموع الأمثلة.

ثالثًا: أن نسبة الجمل الاسمية الواقعة صلة للموصول تصل إلى ٧٪ من مجموع الأمثلة. ومن أمثلة ذلك قول سلاَمَةَ بن جندل: (١٨)

أَوْدَى الشَّبابُ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   فِيهِ نَلَذُّ، وَلاَ لَذَّاتِ للشَّيبِ

وقول شبيبِ بنِ البَرْصَاءِ: (١٩)

لَعَمْرُ ابنةِ المُرِّيِّ مَا أَنَا بالَّذِي   لَهُ - أنْ تَنُوبَ النَّائِبَاتُ - ضَجِيجُ

فجملة الصلة في البيت الثاني هي «لَهُ ضَجِيجُ».

٤) أما الظرف والجار والمجرور فتصل نسبة أمثلته إلى ١٨٪، ومنه الأمثلة الآتية:

قول الشَّنفرى الأزْديّ: (٢٠)

خرجنا منَ الوادي الَّذِي بَيْنَ مِشْعَلٍ   وَبَيْنَ الجبَا، هَيْهَاتَ أَنْشَأْتُ سُرْبَتِي

وقولُ المخبَّلِ السَّعْدِي: (٢١)

وتَقُولُ عَاذِلَتِي، ولَيْسَ لَهَا   بِغَدٍ وَ لاَ مَا بَعْدَهُ عِلْمُ

وقول سُوَيْدِ بنِ أَبِي كَاهلِ اليشكُرِيِّ: (٢٢)

قَدْ كفَانِي الله مَا فِي نَفْسِهِ   وَمَتَى مَا يَكْفِ شَيْئاً لاَ يُضَعْ

وقول مُتَمِّمِ بنِ نُوَيْرَةَ: (٢٣)

بَذُولٌ لِمَا فِي رَحْلِهِ، غَيْرُ زُمَّحٍ   إِذَا أَبْرَزَ الحُورَ الرَّوَائِعَ جُوعُ

٥) ولم يأتِ في المفضليات مثال على الصلة على غرار «تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»، أي الصلة التي هي خبر مفرد.

فهذه الشواهد القرآنية والشعرية تؤيد ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وسيبويه مما ذكرناه قَبْلاً. وها هو سيبويه يقول: «واعْلم أنه يقبُحُ أن تقول: هـَذَا مَنْ مُنطَلِقٌ، إذا جعلت المُنطَلِقَ حَشْوًا أو وصفاً. فإن أطلتَ الكلام فقلت: مَنْ خيرٌ مِنْكَ، حَسُنَ في الوصفِ والحشوِ»(٢٤)

ويقول في موطن ثانٍ: «لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي أفْضَلُ فاضْرِبْ، واضْرِبْ مَنْ أَفْضَلُ، حتى يُدْخِلَ «هُوَ». ولا يقول: هاتَ ما أَحْسَنُ، حتى يقول: ما هو أَحسَنُ». (٢٥)

فأقل طولٍ للصلة مقبولٍ هو كلمتان ملفوظتان:

١ ـ إما أن تكونا فعلاً وفاعلاً نحو: «الذين آمنوا» و «الذي يحيي» و«التي تبغي» من القرآن الكريم.

٢ ـ أو تكونا مبتدأً وخبراً نحو: «التي هي أحسنُ» و «والتي هي أقْوَمُ» و«الذي هو أدنى» في القرآن الكريم. أما في الشعر فمنه « الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ».

٣ ـ أن تكونا شبه جملة: ظرفًا مضافًا ومضافًا إليه نحو: «والذي معه»، و«الذي بين مشعل» و«ما بعده»، أو جارًا ومجرورًا نحو: «الذي ببكة» و«الذين عليهن».

ويدخل في هذا النطاق ـ نطاق الكلمتين الملفوظتين ـ ما نحن بصدده من شرط طول الصلة لحذف صدر الصلة المرفوع (المبتدأ). فأقل ما ينبغي أن يبقى صلة ـ بعد حذف المبتدأ ـ هو الخبر ومتعلّقه. ويندر مجيء الخبر وحده.

فشرطُ البصريين طول الصلة ـ إذا قُيّدَ بما هو مذكور أعلاه ـ صحيحٌ وله ما يؤيده من القرآن الكريم. ولا شك أن معظم شواهد العربية تشهد له. أمّا إطلاق الكوفيين لجواز حذف صدر الصلة (المبتدأ) دون اشتراط طول الصلة فليس له ما يسنده في العربية وشواهده نادرة. والأولى جعله «نَزْرًا» كما عبّر عن

ذلك ابن مالك .

فإذا قيّدنا طول الصلة بأن أقلّه كلمتان كما استقرينا لم يبق مكان لقول النحاة بوجوب تقدير فعل إن كانت صلةُ الموصول شبهَ جملة كما في قوله تعالى «لَلَّذي بِبَكَّةَ» و«الَّذِينَ مَعَهُ» ، لأن الطول متحقِّق بهذه الكلمات بغضِّ النظر عن متعلّقها : أفعلاً كان أم اسماً . كما أن الخليل وسيبويه أجازا نحو : «هذا فَعَلَهُ مَنْ خَيْرٌ منكَ» وهو مثل تقديرنا «للذي مستقر (أو موجود) ببكة»، و «خير» و«مستقر» في المكانين خبران لمبتدأ محذوف . وقد يُعْتَرَضُ على هذا القول بأنه يؤدي إلى تقدير محذوفين هما المبتدأ والخبر، لأن تمام تقديرنا للآية الكريمة هو « . . لَلَّذي هو مستقر ببكة» . والجواب عن هذا أن الفعل أيضا مقدر مع فاعله . فالمقدر في كل حال جملة : اسمية في إحداهما وفعلية في الأخرى . إذ إن تقديرنا للآية بـ «الذي استقر ببكة» يقتضي وجود فعل هو«استقر» ؛ وفاعل مستتر يعود على الموصول .

٣ ـ أيٌّ الموصولة وأحوالها :

إن مما لفت أنظارَ النحاة إلى «أيٍّ» الموصولة ـ فيما أحسبُ ـ الخلافُ في توجيه قراءة الآية (٦٩) في سورة مريم ، وهي قوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا» . حيث إن القراءة المشهورة بضم الياء المشددة في «أيّهم» عَلَى الرغم من أن هذا الموصول مفعول للفعل «نَنْزِعُ»(٢٦) . والرأي الذي شاع بين النحاة هو رأي سيبويه الذي يقول إن «أيّهم» مَبْنِيَّة على الضم في محل نصب هاهنا . ولم يكتب لآراء أخرى القبول ؛ فالخليل يرى أنها معربة ويشاركه في ذلك ابن السراج (ت ٣١٦هـ) والكوفيون . فهم يذهبون إلى أن «أيّا» الموصولة مُعْرَبة في جميع أحوالها كالشرطية والاستفهامية . ولهم في توجيه هذه الآية وأشباهها من الأمثلة أقوال عدة(٢٧) .

وقد فَرَّعَ النحاةُ على هـذه الآية ، فذكروا أن لأيٍّ أربعةَ أوجه أو أحـوال بالنظر إلى «إِضَافتِها» و «صَدْرِ صِلَتِهَا» . وإذا قُلِّبَ هـذان العاملان (الإضافة وصدر الصلة) نتَجَ أَرْبَعةُ أوجه لدينا ليس غيرُ. وهاهي :

الوجه الأول : أن تكونَ مضـافة ويُذْكَرَ صدر الصلة كقـولنا : «لَنُكَافِئَنَّ أَيَّهُمْ هُوَ أَكْثَرُ اجتهاداً» .

الوجه الثاني : ألا تضـاف ، ولكن يُذكر صدر الصلة ، نحـو: «لَنُكَافِئَنَّ أَيًّا هُوَ أكثرُ اجتهاداً»

الوجه الثالث : ألا تضافَ ولا يُذْكَرَ صـدر الصلة ، نحو: «لَنُكَافِئَنَّ أَيًّا أكثرُ اجتهادا» .

الوجه الرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، ومثاله الآية القرآنية السابقة .

ومثلها قول الشاعر(٢٨) :

إذا مَـا لَقِيـتَ بَنِـي مَالِـكٍ فَسَلِّـمْ عَلَـى أَيُّهُـم أَفْضَلُ

والقائلون ببناء «أيهم» في الوجـه الرابع يرون أنها معربـة في الأوجه الأخرى . والذي أراه أن النحاة هم الذين ولَّدُوا الوجوه الثلاثة الأولى إذ قاسوها على الوجه الرابع قياسًا أدى إليه تناوب الإضافة وصدر الصلة (المبتدأ) . فالوجه الأول جاء مضافًا والجملة الاسمية معه تامة ، وقـد أشار ابن السراج إلى أن «أيا» قد توصل بالمبتدأ والخبر، وقـد يحذف المبتدأ ويكتفى بالخبر. وقد سـوَّغَ الحذفَ عنده كثرةُ الاستعمال .

أما الوجهان الثاني والثالث ففيهما «أي» غير مضافة . وقد ذكر سيبويه الوجه الثالث دون الثاني . وفي اعتقادي أنهما من نتائج قياس النحاة .

ونستدل على هذا القول بوجوه :

أولاً : أن سيبويه نفسـه قال : «ومن قولهما [أي : الخليل بن أحمد ويـونس بن

حبيب]: اضْرِبْ أيٌّ أفضَلُ. أما غيرهما فيقول: اضرب أيًا أفضلُ. ويَقِيسُ ذَا على «الَّذي» وما أشبههُ من كلام العرب، ويُسَلِّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني «أيّهم». وأجروا «أيًّا» على القياس. ولو قالتِ العربُ: اضرب أيٌّ أفْضَلُ لَقُلْتَهُ، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المُنْكَرِ في القياس. . . ولو جعلوا «أيًّا» في الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خُلَقَاءَ إن كان بمنزلة «الذي» معرفةً ألا يُنوَّن؛ لأن كل اسم ليس يتمكّن لا يدخله التنوين في المعرفة، ويدخله في النكرة(٢٩).

فالذي يُستفاد من كلام سيبويه أن ما ذكره من خلاف إنما مَرَدُّه إلى قياس النحاة الذين قاسوا «أيـًّا» غير المضافة على «أيهم» التي ورد السماع بأمثلة لها. ومن عادة سيبويه في مواطن الاختلاف الإتيان بأمثلة من لغة العرب لبيان صحة المقول أو خطئه. أما هاهنا فالخلاف غيرُ مؤيَّد بأدلة كما نرى.

ثانيًا: أن النحاة أكثروا من القياس في باب الموصولات فولّدوا جُملاً وتراكيب لم تُسْمَعْ عن العرب. فالمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) عَقَدَ فصلا عنوانه: «هذا بابٌ مِنَ «الذي» و«التي» أَلَّفَهُ النحويون فأدخلوا «الذي» في صلة «التي» وأكثروا من ذلك»(٣٠). وفعل ذلك أيضًا ابن السّراج(٣١). وأورد كلٌّ واحد منهما أمثلةً مصنوعة هدفها تدريب المتعلم.

ثالثًا: أن ابن هشام ذكر الأوجه الخمسة لأي وهي أن تجيء: للشرط، والاستفهام واسما موصولاً، وصفة للنكرة دالة على معنى الكمال، ووُصْلَةً إلى نداء. ثم قال: «ولا تكون «أي» غير مذكور معها مضاف إليه ألبتة إلا في النداء والحكاية. يقال: جاءني رجل، فتقول: أيٌّ يا هذا؟، وجاءني رجلان. فتقول: أيَّانِ؟، وجاءني رجال. فتقول: أَيُّونَ؟»(٣٢).

فإن صحّ كلام ابن هشام هذا فإن الوجهين: الثاني والثالث من الوجوه

الأربعة التي ذكرناها لأيٍّ يسقطان، حيث إن «أيًّا» فيهما غيرُ مضافة.

رابعًا: أن كون «أيٍّ» موصولاً محلُّ نظر. فهذا أحمد بن يحيى الملقّب بثعلبٍ (ت ٢٩١هـ) ينكر أن يجيء «أي» موصولاً مستدلاً على ذلك بأنه لا يجوز الابتداء بها، فلا يقال: «أيُّهم هو فاضلٌ جاءني»، كما يقال: «الذي هو فاضل جاءني»(٣٣).

وما قاله ثعلب جدير بالنظر، فـ«أي» تختلف عن الأسماء الموصولة من وجوه عديدة سوى ما ذكره ثعلب، منها:

١) أنها لم تجىء إلا مضافة كما في الآية وبيت الشعر، والأسماء الموصولة كلها لا تضاف.

٢) أنها وردت مبنية ومعربة كما هو واضح من الشاهدين والأمثلة الواردة ولم يُعرَف عن الموصولات إلا أنها ملازمة للبناء.

٣) أن «أيا» من الناحية الدلالية أقرب إلى ألفاظ العموم نحو «كل» للكلية، و«بعض» للجزئية. وتدل «أي» على الاختيار من الكل. فإذا قيل: «اقرأ أي كتاب يعجبك» دلت الجملة على مطلق الاختيار. ولذا نلاحظ أن قولنا: «خُذْ أَيَّها أَحبُّ إليك» تختلف في دلالتها عن قولنا: «خُذْ ما هو أَحَبُّ إليكَ» أو «خُذْ الذي هو أحبُّ إليكَ». ففي الجملة الأولى مجال للخيار لا توحي به الجملتان الأخيرتان.

وعلى الرغم من كل هذه الوجوه، فإنّ قول ثعلب المذكور سلفا لم يَرْقَ للنحاة. كما لم يقبلوا تفسير الخليل «لأي» في قولنا «اضرِبْ أيُّهُمْ أفْضَلُ» وهو يَخْرُجُ بها من الموصولات. إذ يرى أن المراد هو «اضرِبِ الّذي يُقَالُ له: أَيُّهم أفْضَلُ» على الحكاية، وهو ما ارتضاه ابن السراج وأكّدهُ(٣٤).

وقد قُدِّر لتفسير سيبويه لـ«أي» على أنها موصولة أن يَجِدَ قَبُولاً لم يَحْظَ به

قــول الخليـل أو ثعلب . وأعتقـد أنه مـن الأولى الأخذ بـرأي الخليل وثعلـب وإخراج «أي» من الموصولات .

إن الدلائل والقرائن السابقة تـؤيد ما نذهب إليه من أنه لم يـرد عن العرب لـ «أي» الموصولة (عند من عدها موصولاً) إلا وجه واحد ، وهو الذي يُسْتَدَلُّ عليه بالآيـة القرآنية . وهـذا الوجه أيضًـا يقبل تـوجيهات أخرى . فليسـت فيه «أي» موصولة على وجه مطلـق . أما الوجوه المذكورة لأي ـ خاصة الثـاني والثالث فقد أدت إليها أقيسة النحاة ورغبتهم في التفريع . والله أعلم بالصواب .

كما أن الآيـة المذكورة لا تـؤيـد قول النحـاة في استثنـاء «أيّ» من شرط طـول الصلة إذا عُدَّتْ «أيٌّ» مـوصولاً . فالصلة في الآية هي «أشـدُّ عَلَى الرّحمن عِتِيًّا» . وهي شبيهة ـ في طـولها ـ بما سمعه الخليل عن العرب : «ما أنا بـالّذي قائلٌ لَكَ سُوءاً» ، أو مـا قالـه سيبويه مـن جواز «مَـنْ خَيْرٌ مِنْكَ» على اعتبـار «مَنْ» اسماً موصولاً ، لأن طول الصلة يعوّض عن المحذوف .

وقد يَعْتَرَضُ على هذا بيتُ الشعر المشارُ إليه الذي فيه : «فسلّمْ على أيهُم أفضَلُ» . والجواب على هذا أن طول الصلة شرط في الصلات مع الموصولات كلها ، وأنّ قصرها نـزر ونادر مع أي وغيرهـا . وقد وردت أمثلة على الموصولات : مَا ، والّذي ، ومَنْ ، قَصرُت فيهـا الصلة . وهـذا مثال على «أي» لا ينقـض مـا قرَّرناه . ولا ريب أن الآية القـرآنية أولى بالتقديم على بيت شعري مجهول القائل ، وأولى بـالقبول من أمثلة النحاة المصنوعة للشرح والتعليم .

والله أعلم بـالصواب ، وصلى الله على محمـد وعلى آله

وصحبه وسلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

●●●

الإحالات والشروح

* تفضل بقراءة هذا البحث الزميل د. إبراهيم الشمسان وأبدى ملاحظات قيمة أخذت بمعظمها. فجزاه الله خيرًا، وله مني جزيل الشكر.
وأسأل الله له التوفيق.

(١) يَعُدُّ البعض «الذي» في قوله تعالى: «وَخُضْتُمْ كَالذي خَاضُوا» وقوله: «ذلك الَّذي يُبَشِّر اللهُ عِبادَهُ» موصولاً حرفيًّا. انظر: أبو حيان الأندلسي ـ البحر المحيط (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، وصورته في بيروت: دار الفكر: ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ٥/ ٦٩، ٧/ ٥١٥ـ٥١٦.

(٢) ابن عقيل ـ شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، ط ١٤، ١٣٨٤/ ١٩٦٤، وقد صورته في بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت) ١: ١٤١ ـ ١٥٢؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي. تحقيق صالح أبو جناح (بغداد: منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٠) ١: ١٦٨ ـ ١٧٩؛ عباس حسن، النحو الوافي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥) ١: ٤٣٢ ـ ٣٦٤.

(٣) ابن عصفور ـ شرح جمل الزجاجي، ١: ١٧٨.

(٤) شرح جمل الزجاجي، ١: ١٧٩ـ١٨٢؛ جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م) ١: ٢٩٤ـ٢٩٧؛ شرح ابن عقيل، ١: ١٥٣ـ١٥٥.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٣١١ ـ ٣١٢؛ شرح ابن عقيل، ١: ١٦٥.

(٦) همع الهوامع، ١: ٣١١؛ عباس حسن، النحو الوافي، ١: ٣٨٤ـ٣٨٦.

(٧) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٢هـ) ٢: ١٠٨.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٠٤.

(٩) أبو حيان الأندلسي ـ تفسير البحر المحيط ١: ١٢٣؛ أبو جعفر النحاس، إعراب

القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد (بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ١ : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ؛ أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي (القاهرة: دار الكتب المصرية، وصورته في بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ١ : ٢١ ـ ٢٢ ؛ ابن جني ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٦هـ) ١ : ٦٤ : أبو البقاء العكبري ـ التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد على البجاوي (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٨٦م) ١ : ٤٣ .

(١٠) أبو حيان ـ تفسير البحر المحيط ٤ : ٢٥٥ ؛ العكبري ـ التبيان في إعراب القرآن، ١ : ٥٥٠ .

(١١) الكتاب ٢ : ١٠٥ ؛ عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) ٦ : ١٢٠ .

(١٢) شرح ابن عقيل، ١ : ١٦٦ ، أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٣، ١٩٧٠م) ١ : ٢٢٤ .

(١٣) الأشموني ـ شرح الأشموني؛ ١ : ٢٢٤ ، خالد بن عبد الله الأزهري ـ شرح التصريح على التوضيح (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، د. ت) ١ : ١٤٤ .

(١٤) الكتاب ٢ : ١٠٧ .

(١٥) أبو علي الفارسي. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي (بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م) ص ٢٩١ .

(١٦) المفضل الضبي ـ المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون (القاهرة: دار المعارف، ط ٤، د. ت).

(١٧) اعتمدت في ذلك على: إسماعيل أحمد عمايرة وعبد الحميد مصطفى السيد ـ معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م) ٤٧٠ ـ ٥٠١ .

(١٨) المفضليات، ص ١٢٠ (بيت ٣).

(١٩) نفسه ١٧١ (بيت ١٦).

(٢٠) ص ١١٠ (بيت ١٦).

(٢١) ص ١١٨ (بيت ٣٥).

(٢٢) ص ١٩٨ (بيت ٧٠).

(٢٣) ص ٢٧٢ (بيت ١٥).

(٢٤) الكتاب ٢ : ١٠٨.

(٢٥) نفسه ٢ : ٤٠٠.

(٢٦) عن هذه القراءة انظر : تفسير البحر المحيط ٦ : ٢٠٨ـ٢٠٩.

(٢٧) الكتاب ٢ : ٣٩٩؛ النحاس، إعراب القرآن، ٣ : ٢٤ ــ ٢٥؛ أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) ٢ : ٣٢٤؛ أبو البركات الأنباري ــ الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة : د. ت، وصورته في بيروت : دار الفكر، د. ت) ٢ : ٧٠٩ـ٧١٦؛ ابن هشام الأنصاري ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة : مطبعة المدني، د. ت، وصورته في بيروت : دار الكتاب العربي، د. ت) ١ : ٧٧ـ٧٨؛ أبو القاسم الزجاجي ـ مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون (الكويت : وزارة الإعلام ـ سلسلة التراث العربي ـ رقم (٩)، ط٢، ١٩٨٤م) ٣٠١ـ٣٠٢.

(٢٨) خزانة الأدب ٦ : ٦١. والبيت لا يعرف قائله، لكن رواه أبو عمرو الشَّيْبَاني كما في الخزانة.

(٢٩) الكتاب ٢ : ٤٠١ـ٤٠٢.

(٣٠) محمد بن يزيد المبرد ـ المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٨٥ـ١٣٨٨هـ) ٣ : ١٣٠ـ ١٣٢. وانظر أيضا ١ : ٢٢ من الكتاب نفسه.

(٣١) الأصول في النحو ٢ : ٣١٨ـ٣٢٢.

(٣٢) مغني اللبيب ١ : ٧٩.

(٣٣) نفسه ١ : ٧٨.

(٣٤) الكتاب ٢ : ٣٩٩؛ الأصول في النحو ٢ : ٣٢٤.